السلطان محمد السادس

(محمد وحيد الدين)

فترة الحكم: ١٩١٨-١٩٢٢

السلطان السادس والثلاثون

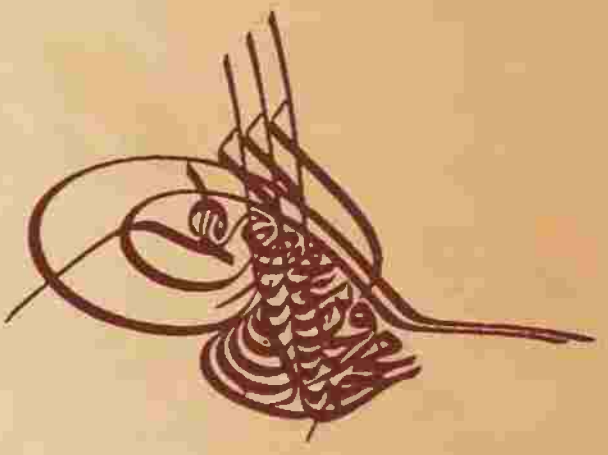

لقبه: قارا

اسم الأب: عبد المجيد

اسم الأم: كُولُسْتُو قَادِنْ أفندي

محل وتاريخ الميلاد: إسطنبول،
٤ يناير/كانون الثاني عام ١٨٦١

العمر عند اعتلاء العرش: ٥٧ عاما

سبب وتاريخ الوفاة: الشلل، ١٦ مايو/أيار ١٩٢٦

مكان الوفاة وموقع القبر: سان ريمو، إيطاليا،
وتقع مقبرته في حديقة مسجد سليمان
شاه الذي بناه السلطان سليمان (القانوني) في دمشق

أبناؤه: شاه زاده أُرْطُغْرُلْ محمد أفندي

بناته: منيرة سلطان، وفاطمة علوية سلطان،
ورقية صبيحة سلطان

لوحة زيتية للسلطان وحيد الدين، بريشة أنترانيك.

اعتلى السلطان محمد وحيد الدين، آخر السلاطين العثمانيين، العرش على نحو غير متوقع تماما كما حدث مع أشقائه الثلاثة الأكبر منه الذين سبقوه. وقد أصبح وحيد الدين وريث العرش بعد الوفاة المفاجئة للأمير يوسف عز الدين أفندي، الابن الأكبر للسلطان عبد العزيز، في ١ فبراير/شباط عام ١٩١٦، وبعد وفاة شقيقه السلطان رشاد.

توفيت أمه وعمره ستة أشهر، وتوفي أبوه وهو في سن الرابعة من عمره. وقد اعتنى به شقيقه السلطان عبد الحميد الثاني (الذي يكبره بتسع عشرة سنة)، حتى أصبح عبد الحميد الثاني في مقام أبيه بالنسبة له. وكان وحيد الدين مؤلّفا موسيقيا جيدا، وكان يعزف البيانو والقانون. ومع صعود السلطان وحيد الدين ليكون وريث العرش كانت الحرب العالمية الأولى قد اندلعت، وانجرفت الدولة العثمانية إلى الحرب. وقد قام وحيد الدين، الذي كان وريثا للعرش في ذلك الوقت، بزيارة رسمية إلى ألمانيا في الفترة من ١٥ ديسمبر/كانون الأول عام ١٩١٧ وحتى ٤ يناير/كانون الثاني ١٩١٨. وقد صحبه مصطفى كمال، مؤسس الجمهورية التركية بعد ذلك، في هذه الرحلة ليكون مساعدا له خلال فترة إقامته هناك.

جاءت فترة تولي السلطان وحيد الدين في أسوأ أوقات الدولة؛ فالأنباء القادمة من ساحات المعارك كانت جميعها تتحدث عن هزائم وخسائر. خسر العثمانيون فلسطين وسوريا، وحتى الأناضول كانت تحت تهديد الأعداء. وقد لخص السلطان الخطأ المتمثل في إجبار الدولة على دخول الحرب بقوله:"لقد جرفتنا حماقة الحكومة إلى الدخول في هذا المستنقع وجعلتنا نسقط". وفي نهاية الأمر اضطر الخليفة إلى أن يدفع عواقب حرب لم يختر الدخول فيها من الأصل.

وقامت لجنة يرأسها وزير البحرية رؤوف أورْبَايْ بك بالتوقيع على هدنة مُودْرُوس بميناء موندروس شمال جزيرة ليمنوس ببحر إيجه في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩١٨.

وخلال أقل من أربعة أشهر من توليه العرش شهد السلطان وحيد الدين توقيع هدنة مودروس، التي فرضت عقوبات قاسية للغاية، وبالتالي أدت إلى شلل الدولة العثمانية. وكان السلطان يعتقد أن الدولة وجيشها يستطيعان استجماع قواهما من جديد إذا استطاع كسب بعض الوقت. واعتقد أيضا أن توقيع اتفاق سلام لا يمكن أن ينتج عنه أوضاع بائسة مع دعم بريطانيا وفرنسا.

وفي غضون هذا فرّ الأعضاء القياديون في حزب الاتحاد والترقي من البلاد خلال يومي ٢و٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٨، وبعد عشرة أيام رسا أسطول الحلفاء المكون من ستين سفينة حربية على سواحل إسطنبول في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٨.

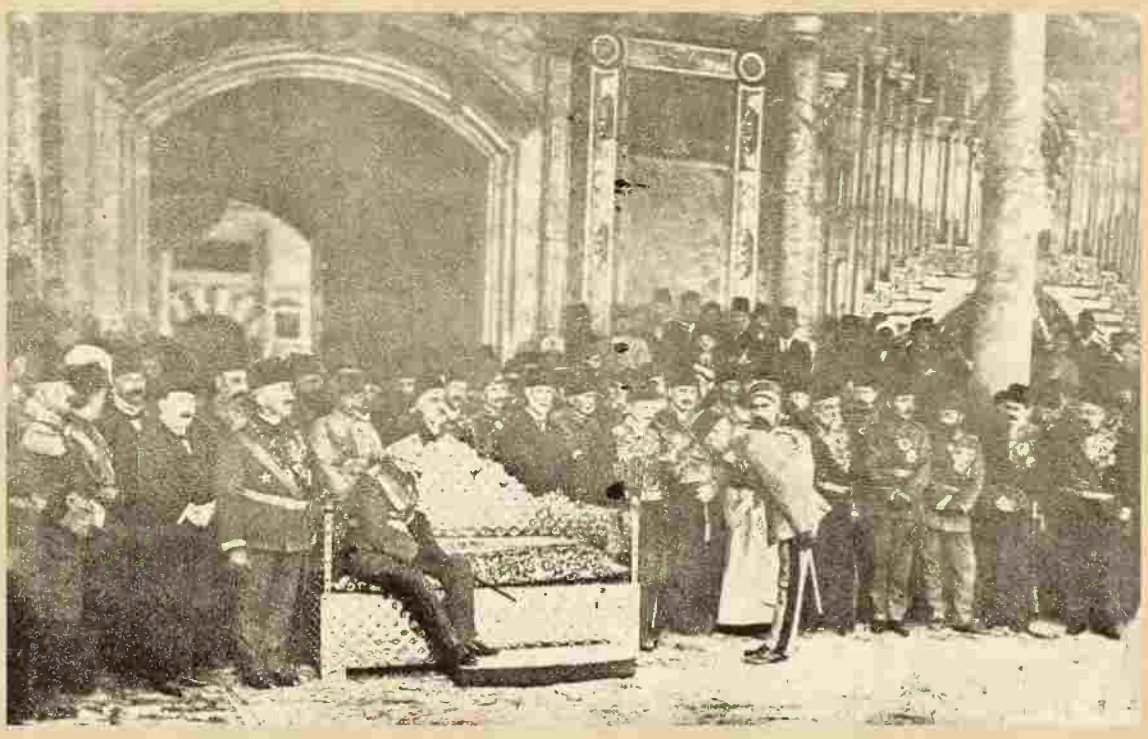

مراسم اعتلاء السلطان وحيد الدين على العرش، وهي آخر اعتلاء العرش في التاريخ العثماني.

وأعلن السلطان أن مسؤولية خسارة الحرب تقع على عاتق حزب الاتحاد والترقي وحده، وإنه سيسعى إلى المحافظة على علاقات وثيقة مع بريطانيا. ومع دخول الحكومة والبرلمان في صراع مرير حول محاكمة الاتحاديين استخدم السلطان وحيد الدين سلطته التنفيذية وفقا للدستور، وأنهى عمل البرلمان في ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٨.

حاول السلطان إنقاذ دولته والمحافظة على إسطنبول من خلال السعي لدعم بريطانيا. وفي المقابل ضغطت بريطانيا وفرنسا على الحكومة العثمانية لتسليم الاتحاديين لهم، لكن توفيق باشا لم يستطع الصمود أمام الضغوط واستقال، وعين السلطان محله ضماد فريد باشا ليكون الصدر الأعظم الجديد. وبدأت عملية اعتقال الاتحاديين ومعاقبتهم.

وأدى الغزو اليوناني لمدينة إزمير على الساحل الغربي للأناضول إلى اندلاع اضطرابات في ١٥ مايو/أيار ١٩١٩. وتقدم دامَادْ فريد باستقالته للسلطان عندما حدث الغزو، لكن السلطان أبقاه في منصبه.

وعين السلطان مصطفى كمال باشا، مساعده السابق، ليكون الضابط المسؤول عن التحقيق في تمرد اليونانيين في البنطس بمنطقة البحر الأسود. ووفقا لما أكدته الوثائق الأرشيفية البريطانية أيضا فقد جاء هذا التعيين بعد لقاء جمع بين السلطان ومصطفى كمال قال فيه السلطان لكمال إنه يستطيع إنقاذ وطن الأجداد.

ومُنح مصطفى كمال سلطات استثنائية تتمثل في إعطاء الأوامر للجيش والسلطة القضائية والهيئات الإدارية في جميع الأناضول. وفي النهاية استقر مصطفى كمال في مدينة سمسون على الساحل الشمالي للأناضول.

التقى السلطان بمجلس السلطنة في ٢٦ مايو/أيار ١٩١٩، ووافق المجلس على مبدأ الاستقلال من جانب واحد وقرر إنشاء مجلس قومي بشكل فوري ليترك الأمة تحدد مصيرها. وقد رد الحلفاء بقوة على هذه الأنشطة.

لم يكن السلطان يثق بضماد فريد باشا، ولهذا فقد اصطحب توفيق باشا إلى الوفد العثماني الذي سيمثل الدولة العثمانية في مؤتمر باريس للسلام، وهو الحدث الرئيسي الذي سيصوغ تفاصيل الهدنة.

وبدأ العثمانيون القيام بمقاومة مسلحة في أجزاء كبيرة من الأناضول ضد الاعتداءات القائمة، وخصوصا الغزو اليوناني لإزمير. وكان البريطانيون يضغطون على السلطان والحكومة لإعادة مصطفى كمال باشا، الذي لعب دورا كبيرا في حركات المقاومة الواسعة في الأناضول، لكن السلطان لم يستجب لهذه الضغوط. ورغم أن الحكومة عممت ملحوظة تشير إلى أن مصطفى كمال قد أعفي من مسؤولياته، فإنها التزمت الصمت بشكل عام. وبعث مصطفى كمال باشا تلغرافا إلى السلطان شكا فيه من موقف الحكومة العدائي تجاهه، وأبلغ السلطان أنه مستعد للاستقالة إذا اضطر لهذا، لكنه مستعد لمواصلة كفاحه من أجل الأمة. وكان رد السلطان متعاطفا معه، فلم يطلب منه أن يعود إلى إسطنبول، كما لم يطلب منه الاستقالة من منصبه، لكنه نصحه فقط بأن يأخذ إجازة لمدة شهرين يستريح فيهما ريثما تتضح الأمور.

أعلن البريطانيون أن السلطان وحكومته يقفون وراء حركة المقاومة في الأناضول، كما أصدروا إنذارا رسميا للسلطان يطالبونه فيه باعتقال مصطفى كمال وإعادته إلى إسطنبول. وعندئذ أبرق السلطان إلى مصطفى كمال باشا في ٩ يوليو/تموز ١٩١٩، حيث كان موجودا في أرضروم، وأبلغه بفصله من منصبه، وأن البريطانيين

محمد وحيد الدين خلال سنوات إمارته.

عرش الاحتفالات الذهبي

يريدون منه العودة إلى إسطنبول بشكل فوري. وكي لا يتسبب في أية مشكلات للسلطان وحيد الدين والحكومة، استقال مصطفى كمال من مهامه الرسمية، وواصل العمل بشكل فردي من أجل السلطان والدولة.

أوضح السلطان وحيد الدين للبريطانيين أنه لا علاقة له بالمقاومة، كما أعلمهم أنه لا يستطيع، بسبب تسريح الجيش، قمع الاضطراب الداخلي، الذي بدأ بسبب قمع اليونانيين للمواطنين في أراضي الدولة، وأنه من المستحيل إيقاف الناس في الأناضول ما لم يتوقف جنون اليونانيين.

اجتمع مجلس أرضروم بقيادة مصطفى كمال باشا في ٢٣ يوليو/تموز ١٩١٩. وأظهرت مراسلات المجلس الذي عُقد في أرضروم شرقي الأناضول ولاءا واضحا للسلطان ورد فعل ضد الحكومة. وعندما طلب البريطانيون من الحكومة معاملة مصطفى كمال باعتباره متمردا، دعت الحكومة إلى إحضار مصطفى كمال باشا ورؤوف بك إلى إسطنبول للقبض عليهم. لكن الوزراء الوطنيين، الذين انتقدوا الحكومة في هذا الأمر وأيدوا الكفاح الوطني، استقالوا من الحكومة.

وسار مجلس سِيوَاس على نفس منوال هذه الأحداث؛ حيث انعقد في سيواس بوسط الأناضول في ٤ سبتمبر/أيلول ١٩١٩، ومنعت الحكومة مصطفى كمال باشا والسلطان من الاتصال ببعضهما من خلال التلغراف، وعندما أرسل الباشا خطابا إلى السلطان وطلب منه تشكيل حكومة وطنية، طالب السلطان وحيد الدين باستقالة الحكومة الحالية، وقام بتعيين علي رضا باشا صدرا أعظم جديدا.

ودعمت الحكومة الجديدة القوات القومية، والتقت بمصطفى كمال في مدينة أماسيا، وتوصلوا معه إلى اتفاق عام، ووقعوا بروتوكولا معه في ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩١٩.

وفي أعقاب الانتخابات بدأ البرلمان الجديد في إسطنبول في ١٢ يناير/كانون الثاني ١٩٢٢. وقد أفادت الاستخبارات البريطانية أن السلطان التقى أولا مع "قَرَه واصف"، وهو عميل لحساب مصطفى كمال، ثم أمر السلطان بافتتاح البرلمان، لكنه لم يحضر الاحتفال بشكل شخصي كي لا يقوم البريطانيون بإغلاقه. وأعلن السلطان أن مرضه لم يسمح له بحضور افتتاح البرلمان. كذلك لم يستطع مصطفى كمال باشا حضور الاجتماع الأول للبرلمان بسبب الأمر الصادر باعتقاله. وأبرق الباشا للسلطان معبرا له عن أطيب الأمنيات له، ورد السلطان عليه بالتحية.

التقى "مَظْهَرْ مُفِيدْ كَانْصُو" بالسلطان بالنيابة عن لجنة النواب، وأفاد كانصو أن السلطان سأل عن مصطفى كمال وشبهه بالجواهر الموجودة في تاجه، وأنه يفتقد الحديث معه.

والتقى السلطان أيضا بوفد من البرلمان، ونصحهم السلطان بالانتباه لما يقولون؛ لأن البريطانيين قساة ومتلاعبون ويمكن أن يستغلوا كلمات أعضاء البرلمان ضدهم. فقال النواب للسلطان إن الأمة على ولائها للسلطان، وإن البريطانيين لا يستطيعون فعل شيء حيال هذا، فأجاب السلطان عليهم بأن البريطانيين يستطيعون التقدم حتى يصلوا إلى أنقرة خلال يوم واحد إذا أرادوا ذلك.

وضع الحلفاء السلطان تحت مراقبة مشددة في قصر يلدز بسبب قلقهم من حركة المقاومة في الأناضول، وكانوا يهدفون إلى حمايته من حدوث انقلاب، ومنعه كذلك من التحرك إلى الأناضول للانضمام إلى المقاومة.

اعترف آخر برلمان عثماني بالميثاق المِلّي (الوطني) في ١٧ فبراير/شباط. وبهذا الميثاق أعلن البرلمان موقفه من حدود الدولة، وحقوق الأقليات، وموقع المسلمين، والمضايق. واعتبر البرلمان أن الحدود السابقة على عقد هدنة موندروس هي الحدود الفعلية للدولة. لكن الحلفاء أظهروا رد فعل عنيفا على الميثاق الملي، فاحتلوا إسطنبول رسميا، واستولوا على جميع المؤسسات الرسمية بهدف تضييق الخناق على السلطان، وكان ذلك في ١٦ مارس/آذار ١٩٢٠. وأُبلغ السلطان أن الاحتلال مسألة مؤقتة، لكن مدته يمكن أن تتغير في ضوء الاضطراب الذي يعم الأناضول. وفي غضون هذا اعتُقل العديد من المواطنين وأُرسلوا إلى المنفى.

قطع الاحتلال الصلة بين إسطنبول والأناضول، وأمر "داماد فريد" الذي ضغط البريطانيون من أجل إعادة تعيينه صدرا أعظم، القضاةَ بإصدار فتوى تجيز الأمر بقتل المواطنين باعتبارهم كفارا وخونة. وطبعت الفتاوى في أوراق، ألقتها الطائرات البريطانية من الجو إلى الشعب. أما السلطان محمد وحيد الدين فقد أغلق البرلمان مجددا في أعقاب الاحتلال.

الجامع الجديد بـ"أمينونو". (تصوير عبد الله برادرلر)

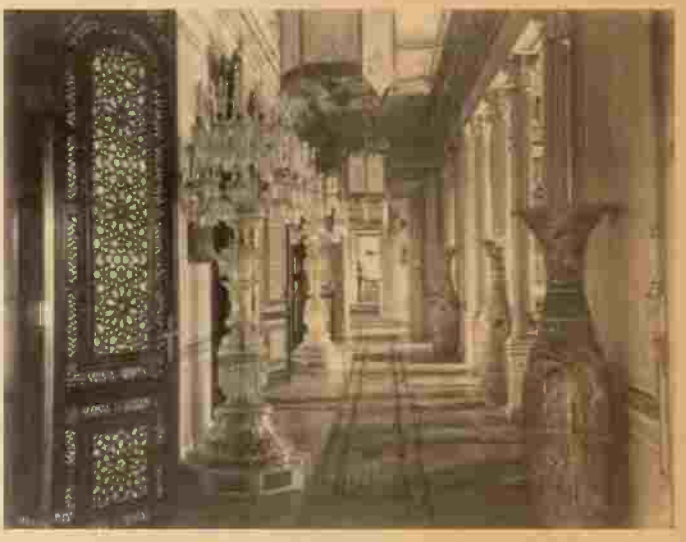

جزء من قصر يِلْدِز، مقر السلاطين العثمانيين خلال فترة أواخر القرن التاسع عشر.

وبعد وقف البرلمان في إسطنبول افتتحت لجنة النواب المجلس الوطني التركي الأعلى في ٢٣ أبريل/نيسان ١٩٢٠ وكان يوم جمعة في أعقاب صلاة الجمعة. ويدأ هذا المجلس تعزيز الوحدة الوطنية وقيادة الكفاح الوطني بشكل فعلي. وأبرق المجلس رسالة تعبر عن الولاء للسلطان، وأوضح أن الكفاح الوطني مستمر لتحرير السلطان.

في نهاية الحرب العالمية الأولى أُجبرت الدولة العثمانية على التوقيع على معاهدة سيفر في ١٠ أغسطس/آب ١٩٢٠، والتي وضعت بنودا وشروطا غير مقبولة بالنسبة للدولة العثمانية. وكان السلطان قد وصف بنود المعاهدة بأنها "تركيبة من الشرور". واجتمع مجلس السلطنة لمناقشة بنود المعاهدة وشروطها. ورغم أن المجلس وقع على المعاهدة خوفا من احتلال اليونانيين لإسطنبول في حال عدم التوقيع عليها وإقرار الأغلبية بها، فإن السلطان لم يصادق عليها على الإطلاق. وجاء رد الفعل الأكبر على توقيع معاهدة سيفر من المجلس الوطني التركي الأعلى في أنقرة.

أدرك الحلفاء أن تطبيق معاهدة سيفر سيكون صعبا للغاية في مواجهة المقاومة العنيفة في الأناضول، ولهذا فقد طلبوا من السلطان إنشاء حكومة يمكن أن تصل إلى اتفاق مع الأناضول؛ فقام السلطان بتعيين توفيق باشا صدرا أعظم مرة أخرى. وعقدت الحكومة الجديدة لقاءات في أنقرة. وفي غضون هذا، وبعد الانتصار الساحق للأتراك على القوات اليونانية في معركة إينونو بالقرب من أَسْكِي شَهِير في ١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٢١، دعا الحلفاء حكومة إسطنبول والمجلس الوطني التركي الأعلى إلى إعادة النظر في بنود معاهدة سيفر في مؤتمر لندن، لكن المؤتمر لم يتمخض عن أي نتائج ملموسة.

في أعقاب الإنجازات التي حققها الكفاح الوطني وتوقيعِ هدنة مُودَانْيا في ١١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٢ جاء رفعت باشا إلى إسطنبول بالنيابة عن المجلس الوطني التركي الأعلى والتقى بالسلطان وحيد الدين. وطلب رفعت باشا من السلطان إرسال وفد من إسطنبول إلى مؤتمر السلام القادم، وحلّ الحكومة، وإصدار إشعار رسمي بأن السلطان يعترف بالمجلس الوطني التركي الأعلى. ورد السلطان على رفعت باشا بقوله إن الحكومة العثمانية هي الممثل الفعلي للقصر، وأنه سلطان في سلطنة دستورية، ولا يستطيع حل الحكومة. وكان هذا رفضا لمطالب رفعت باشا.

جزء تفصيلي من قاعة الصلاة في قصر دُولْمَه باغجة.

وعندما أعلنت حكومة إسطنبول أنها ستحضر مؤتمر لوزان في نوفمبر/تشرين الثاني قام المجلس الوطني التركي الأعلى بإلغاء السلطنة في ١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٢، كما أعلن المجلس أنه سيقوم بتعيين الخليفة. وتم إقرار يوم ٢ نوفمبر/تشرين الثاني باعتباره عيدا قوميا. ورد السلطان على هذه الفكرة بقوله إن الخلافة لا تكون بدون السلطنة، وأيده في ذلك أعضاء العائلة العثمانية. وقرر المجلس الوطني التركي الأعلى محاكمة السلطان، وبدأت وسائل الإعلام تنشر أخبارا عن السلطان "الخائن"، وبدأت احتجاجات تنطلق ضد السلطان. واستقال توفيق باشا في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٢، وقال إن السلطان من حقه الدفاع عن نفسه أمام الأمة. لكن السلطان اعتبر –في الأعوام التالية– أن توفيق باشا استقال وتركه وحده في أصعب أيامه.

وفي هذه الأثناء اغتيل وزير الداخلية الأسبق وأحد أبرز المعارضين لحركة الكفاح الوطني الكاتب والصحفي "عَلِي كمال" أثناء نقله إلى أنقرة لمحاكمته، مما أدهل إسطنبول. فقام مَن لديهم تأشيرة سفر بالهرب، فيما احتمى آخرون بالجنود البريطانيين. أما من لا يملكون مالا للهرب فقد جاؤوا إلى السلطان وطلبوا منه مساعدتهم في الخروج، وهو ما أشعر السلطان بإحباط شديد.

بعد إلغاء السلطنة ظهر السلطان فيما يعرف باحتفال تحية الجمعة، وهو احتفال شعبي يتم كل جمعة. وكانت

مسجد السليمانية (سليمان شاه)
الذي بناه سليمان العظيم في دمشق

السلطان وحيد الدين هو السلطان العثماني الوحيد الذي دفن خارج حدود تركيا اليوم. ويقع قبره في حديقة مسجد سليمان شاه بدمشق.

هذه هي المرة الأولى التي لا يُذكر فيها اسم السلطان في خطبة الجمعة. وقد بدأ السلطان في التفكير في قضية مقتل علي كمال، وتركه وحده في احتفال يوم الجمعة المزدحم، والهجوم اليومي عليه في الصحف، والاحتمال القوي لتعرض حياته للخطر، ولهذا فقد قرر في النهاية مغادرة إسطنبول. وأرسل السلطان مساعده الشخصي الكولونيل زكي بك إلى الجنرال هارينجتون حاملا رسالة من السلطان مفادها أنه يرى أن حياته مهددة، وأنه يتوقع من البريطانيين حمايته بشرط المحافظة على جميع حقوقه في السلطنة والخلافة. ولم يوقع الخليفة على الطلب بوصفه سلطانا، لكنه كتب "محمد وحيد الدين، خليفة المسلمين".

حزم السلطان أمتعته الخاصة فقط من القصر، وعندما أوصاه أحد الأشخاص بأن يأخذ الودائع الإسلامية المقدسة معه رفض السلطان بلطف قائلا إنها هدايا من أجداده إلى الأمة التركية. ونُقل السلطان من قصر يلدز في احتفال قامت به القوات البريطانية، وغادرت سفينته إسطنبول متجهة إلى مالطة.

كتبت الصحف البريطانية أن السلطان وحيد الدين كان رجلا عاقلا ورزينا أتم صلاة الجمعة الأخيرة وحده رغم المظاهرات ضده، لكنه اضطر إلى الهرب؛ لأنه يمكن أن يُغتال خلال الاحتفال القادم في ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٢. لكن الأمر التنفيذي الذي أطلق عليه "خيانة الأمة" والذي أصدره المجلس الوطني التركي الأعلى قدّم سببا آخر لرحيل السلطان.

أما السلطان محمد وحيد الدين فقد كتب في مذكراته يقول: "لقد تُركت كي أُضطر إلى قبول خلافة من دون سلطنة، ولم أكن قادرا على الاعتراض على هذا. وكان المحيطون بي من العميان والجاحدين، ولهذا فقد قررت المغادرة إلى أن تتضح الأمور. أنا لم أهرب لكني هاجرت، وقد اخترت مالطة باعتبارها الخيار الأقل سوءا حيث يمكن منها أن أذهب إلى الأراضي المقدسة. لقد سرت على خطى الرسول ﷺ، ولم أتخلّ على الإطلاق عن حقي في السلطنة والخلافة الذي ورثته عن أسلافي".

وأعلن المجلس الوطني التركي الأعلى في ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٢ أن عبد المجيد أفندي، ابن السلطان عبد العزيز ووريثه، هو الخليفة المنتخب. واتهم الخليفة الجديد السلطان وحيد الدين بخيانة بلاده، وتلطيخ سمعة السلالة العثمانية.

توجه محمد وحيد الدين من مالطة إلى مكة، ورغم أنه قال إنه يرغب في الذهاب إلى قبرص أو حَيْفا، فإن البريطانيين أمروا الشريف بأن يجعل إقامة وحيد الدين في الطائف، ولهذا فقد ذهب وحيد الدين إلى هناك. وأصدر بيانا من هناك خضع للرقابة من قِبل الشريف، لكن وسائل الإعلام في ذلك الوقت اهتمت به اهتماما شديدا ونشرته. وأوضح السلطان السابق سبب رحيله قائلا: "إن سبب تَركي للسلطنة ومغادرة بلادي لم يكن الخوف من المسؤولية أمام هؤلاء الذين يتعين محاكمتهم هم على ما فعلوه بعد الحرب العالمية، وخصوصا في أعقابها. إنني، على العكس، غادرت كي أمنع وضع حياتي بين أيدي هؤلاء القساة الذين لا يحكمهم قانون، والمحرومين حتى من فضيلة الاعتراف بالحق في الدفاع (عن النفس)". ولإدراكه أنه لا يستطيع أن يمكث في الحجاز، أراد وحيد الدين أن يذهب إلى فلسطين، لكن البريطانيين رفضوا طلبه، كما رُفض طلبه الذهاب إلى قبرص. وأراد البريطانيون أن يذهب إلى سويسرا، مع دفع نفقات سفره، لكن مؤتمر لوزان كان منعقدا في ذلك الوقت، وكان من الممكن إساءة تفسير وجوده في سويسرا في ذلك الوقت. وفي النهاية عرض البريطانيون عليه الذهاب إلى إيطاليا كأفضل خيار.

استقر محمد وحيد الدين بمنطقة فيلا ماجنوليا بمدينة سان ريمو. ورُفضت طلباته المتكررة للبريطانيين بالذهاب إلى أرض مسلمة مثل قبرص أو حيفا، وكان سبب الرفض في الأساس هو أن البريطانيين كانوا يعتقدون أن إصرار السلطان السابق على أنه الخليفة يمكن أن يسبب مشكلات إذا عاش في أرض إسلامية. وبالإضافة إلى هذا فقد رفض أيضا طلبه بمنح جوازات سفر له ولاثني عشر شخصا من أسرته، بحجة أن جوازات السفر يمكن منحها فقط للمواطنين البريطانيين، أو الأشخاص الخاضعين لحماية البريطانيين.

عاش السلطان وحده لمدة ستة عشر شهرا، وكان الشخص الوحيد من أسرته الذي كان يقيم معه هو الأمير محمد أرطغرل أفندي. ولم يجتمع السلطان بأسرته إلا بعد موافقة المجلس الوطني التركي الأعلى في ٣ مارس/آذار ١٩٢٤، عندما تم ترحيل جميع أفراد السلالة العثمانية. لكن تجمع أفراد الأسرة العثمانية في سان ريمو استنفد جميع مدخرات وحيد الدين، الذي كان يمر أصلا بضائقة مالية.

وبعد إلغاء الخلافة في ٣ مارس/آذار ١٩٢٤ وجد محمد وحيد الدين أنه من الممكن عقد مجلس للخلافة في مصر، فكتب خطابا إلى شيخ الأزهر في القاهرة، وقال إنه مازال على قيد الحياة، وإنه لم يتخلّ عن حقه في الخلافة، كما طالب الشيخَ بإيجاد محل إقامة للخليفة الموجود بالفعل في بلد إسلامي، بدلا من البحث عن خليفة جديد. وأرسل محمد وحيد الدين بيانا للجنة التوجيهية لمؤتمر الخلافة، وأعلن احتجاجه على ترتيباتهم. وأوضح وحيد الدين مجددا أنه لم يتخل ولن يتخلى عن حقه في السلطنة والخلافة. وخلال أيام انعقاد مؤتمر الخلافة توفي محمد وحيد الدين، آخر خليفة عثماني في ١٦ مايو/أيار ١٩٢٦.

كان السلطان قد غادر إسطنبول ومعه ٢٠ ألف جنيه إسترليني، وقد تمكن من أن يعيش بهذه الأموال لمدة ثلاث سنوات كاملة، لكنه مر بضائقة مالية شديدة، وخصوصا عندما جاءت عائلته إلى سان ريمو؛ فخلال فترة قصيرة بدأ وحيد الدين في بيع جميع ممتلكاته، حتى اضطر في النهاية إلى عرض شارة السلطنة الذهبية للبيع، واكتشف عندئذ أن هذه الشارة كانت مزيفة، وهو ما أصابه بغمّ شديد، عندما تذكر هؤلاء الذين فعلوا هذا به.

بعد وفاة محمد وحيد الدين تقدم تجار سان ريمو لمصادرة قيمة الديون التي تركها وراءه بقيمة ٢٠٠ ألف فرنك، وجاء الضباط المسؤولون عن المصادرة إلى منزله، وحبسوا جميع الممتلكات مع جسد السلطان المحنط في غرفة، وأغلقوا المنزل. ولم يسمح الإيطاليون بإقامة جنازة له حتى تم تسديد جميع ديونه، وأعادوا بعد ذلك جسد السلطان إلى أسرته بعد شهر.

وفي غضون هذا اختير مسجد سليمان شاه في دمشق ليكون مكانا لدفن السلطان، باعتبار دمشق أرضا